مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠١٤
بالانضمام إلى اتفاقية منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن
الوسائل التي تستخدم لحظر واستيراد وتصدير
ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة
المعتمدة بباريس بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

وبعد الاطلاع على الدستور،

وعلى اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر واستيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة المعتمدة بباريس بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠،

وبناءً على عرض وزيري الخارجية والثقافة،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

مادة أولى

ووفق على انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر واستيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة المعتمدة بباريس بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٧٠، والمرافقة لهذا المرسوم.

مادة ثانية

على الوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا المرسوم، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

خليفة بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٥هـ

الموافق: ٣٠ يناير ٢٠١٤م

اتفاقية بشأن الوسائل التى تستخدم لحظر ومنع استيراد، وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة(١)

ان المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، فى دورته السادسة عشرة المنعقدة فى باريس من ١٢ اكتوبر/تشرين الاول الى ١٤ نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٧٠ ،

اذ يذكّر باهمية الاحكام الواردة فى اعلان مبادىء التعاون الثقافى الدولى، الذى اعتمده المؤتمر العام فى دورته الرابعة عشرة ،

ونظرا لان تبادل الممتلكات الثقافية بين الامم لاغراض علمية وثقافية وتربوية يزيد المعرفة بحضارة الانسان ويثرى الحياة الثقافية لكل الشعوب وينمى الاحترام والتقدير المتبادلين بين الامم ،

ونظرا لان الممتلكات الثقافية تشكل عنصرا من العناصر الاساسية للحضارة وللثقافة الوطنية ، ولا يمكن تقدير قيمتها الحقيقية الا بتوفر اوفى قدر ممكن من المعلومات عن اصلها وتاريخها وبيئتها التقليدية ،

ونظرا لانه يتعين على كل دولة ان تحمى الممتلكات الثقافية الموجودة داخل اراضيها من السرقات واعمال الحفر المخالفة للقانون والتصدير بطرق غير مشروعة ،

ونظرا لانه يتعين على كل دولة ، تجنبا لهذه الاخطار، ان تزداد ادراكا لإلتزاماتها الأدبية باحترام تراثها الثقافى وتراث جميع الامم الاخرى ،

ونظرا لانه ينبغى للمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات ، بوصفها موسسات ثقافية ، أن تتأكد من ان مجموعاتها تتكون وفقا للمبادىء الاخلاقية المعترف بها فى كل مكان ،

ونظرا لان استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة يعوق التفاهم بين الامم ، ذلك التفاهم الذى يتعين على اليونسكو ان تعززه كجزء من رسالتها بتوصيتها الدول المعنية بابرام اتفاقيات دولية لهذا الغرض ،

ونظرا لان حماية التراث الثقافى لا يمكن ان تكون مجدية الا اذا نظمت على المستويين الوطنى والدولى بين دول تعمل معا فى تعاون وثيق ،

ونظرا لان المؤتمر العام لليونسكو قد اعتمد اتفاقية فى هذا الشأن فى عام ١٩٦٤ ،

وقد عرضت عليه مقترحات اخرى بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة ، وهى مسألة مدرجة فى جدول اعمال الدورة تحت البند ١٩ ،

وقد قرر فى دورته الخامسة عشرة ان هذه المسألة يجب ان تكون موضع اتفاقية دولية ،

يعتمد هذه الاتفاقية فى الرابع عشر من نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٠ .

(١) اعتمدت فى الجلسة العامة الثامنة والثلاثين بتاريخ ١٤ نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٧٠ .

المادة ١

تعنى العبارة "الممتلكات الثقافية" لاغراض هذه الاتفاقية، الممتلكات التي تقرر كل دولة، لاعتبارات دينية او علمانية، اهميتها لعلم الآثار، او ما قبل التاريخ، او التاريخ، او الادب، او الفن، او العلم، التي تدخل في احدى الفئات التالية:

أ) المجموعات والنماذج النادرة من مملكتي الحيوان والنبات، ومن المعادن او علم التشريح، والقطع الهامة لعلتها بعلم الحفريات؛

ب) الممتلكات المتعلقة بالتاريخ، بما فيه تاريخ العلوم والتكنولوجيا، والتاريخ الحربي والتاريخ الاجتماعي، وحياة الزعماء الوطنيين والمفكرين والعلماء والفنانين، والاحداث الهامة التي مرت بها البلاد؛

ج) نتاج عمليات التنقيب عن الآثار (القانونية وغير القانونية) والاكتشافات الاثرية؛

د) القطع التي كانت تشكل جزءا من آثار فنية او تاريخية مبتورة او من مواقع اثرية؛

هـ) الآثار التي مضى عليها اكثر من مائة عام، كالنقوش والعملات والاختام المحفورة؛

و) الاشياء ذات الاهمية الاثنولوجية؛

ز) الممتلكات ذات الاهمية الفنية، ومنها:

١) الصور واللوحات والرسوم المصنوعة كليا باليد، أيّا كانت المواد التي رسمت عليها او استخدمت في رسمها (باستثناء الرسوم الصناعية والمصنوعات المزخرفة باليد)؛

٢) التماثيل والمنحوتات الاصلية، أيّا كانت المواد التي استخدمت في صنعها؛

٣) الصور الاصلية المنقوشة او المرشومة او المطبوعة على الحجر؛

٤) المجمّعات او المركّبات الاصلية، أيّا كانت المواد التي صنعت منها؛

ح) المخطوطات النادرة والكتب المطبوعة قبل سنة ١٥٠١ ميلادية، والكتب والوثائق والمطبوعات القديمة ذات الاهمية الخاصة (من الناحية التاريخية او الفنية او العلمية او الادبية، الخ)، سواء كانت منفردة او في مجموعات؛

ط) طوابع البريد والطوابع الاميرية وما يماثلها، منفردة او في مجموعات؛

ى) المحفوظات، بما فيها المحفوظات الصوتية والفوتوغرافية والسينمائية؛

ك) قطع الاثاث التي يزيد عمرها على مائة عام، والآلات الموسيقية القديمة.

المادة ٢

١) تعترف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بان استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة هي من الاسباب الرئيسية لافتقار التراث الثقافي في المواطن الاصلية لهذه الممتلكات، وبان التعاون الدولي هو من أجدى وسائل حماية الممتلكات الثقافية في كل بلد من تلك البلاد من جميع الاخطار الناجمة عن ذلك.

٢) ولهذه الغاية، تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بمناهضة تلك الاساليب بكافة الوسائل الممكنة، وخاصة باستئصال أسبابها، ووضع حد لها، والمعاونة في تصحيح ما اختل من أوضاع بسببها.

المادة ٣

يعتبر عملا غير مشروع استيراد او تصدير او نقل ملكية الممتلكات الثقافية خلافا للاحكام التي اعتمدتها الدول الاطراف بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ٤

تعترف الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بان الممتلكات الداخلة في الفئات التالية تشكل، لاغراض هذه الاتفاقية، جزءا من التراث الثقافي لكل دولة:

أ) الممتلكات الثقافية التي يبتدعها فرد او مجموعة افراد من ابناء الدولة المعنية ، والممتلكات الثقافية التي تهم الدولة المعنية والتي يبتدعها داخل اراضي تلك الدولة رعايا اجانب او اشخاص بلا جنسية مقيمون في تلك الاراضي ؛
ب) الممتلكات الثقافية التي يعثر عليها داخل اراضي الدولة ؛
ج) الممتلكات الثقافية التي تقتنيها البعثات الاثرية او الانثولوجية او بعثات العلوم الطبيعية ، بموافقة السلطات المختصة في البلد الاصلي لهذه الممتلكات ؛
د) الممتلكات الثقافية التي تم تبادلها طوعا ؛
هـ) الممتلكات الثقافية المهداة او المشتراة بطريقة قانونية بموافقة السلطات المختصة في البلد الاصلي لهذه الممتلكات .

المادة ٥

ضمانا لحماية الممتلكات الثقافية من عمليات الاستيراد والتصدير ونقل الملكية بطرق غير مشروعة، تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ، كل بحسب ظروفها ، بان تنشىء في اراضيها دائرة وطنية او اكثر لحماية التراث الثقافي ، حيث لا توجد هذه الدائرة ، تزوّد بعدد كاف من الموظفين الاكفاء للقيام بالمهام التالية بصورة فعالة :
أ) المساهمة في اعداد مشروعات القوانين واللوائح اللازمة لتأمين حماية التراث الثقافي، وخاصة منع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية الهامة بطرق غير مشروعة؛
ب) وضع قائمة بالممتلكات الثقافية الهامة ، العامة والخاصة ، والتي يشكل تصديرها افقارا ملموسا للتراث الثقافي الوطني ، وذلك على اساس جرد وطني للممتلكات المحمية، وتنقيح هذه القائمة اولا بأول ؛
ج) تعزيز تنمية او انشاء الموسسات العلمية والتقنية (المتاحف ، المكتبات ، المحفوظات، المختبرات ، الورش ، الخ..) اللازمة لتأمين صون الممتلكات الثقافية واحيائها ؛
د) تنظيم الاشراف على اعمال التنقيب عن الآثار ، وتأمين صون بعض الممتلكات الثقافية في مواقعها الاصلية ، وحماية بعض المناطق المخصصة للبحوث الاثرية في المستقبل ؛
هـ) وضع قواعد تتفق مع المبادىء الاخلاقية المبينة في هذه الاتفاقية يسترشد بها الاشخاص المعنيون (امناء المتاحف وجامعو القطع الاثرية وتجار الاثريات ، وغيرهم)، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التقيد بتلك القواعد ؛
و) اتخاذ التدابير التربوية اللازمة لغرس وتنمية احترام التراث الثقافي في جميع الدول، ونشر احكام هذه الاتفاقية على نطاق واسع ؛
ز) الاعلان بالطرق المناسبة عن اختفاء اي ملك ثقافي .

المادة ٦

تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بما يلي :
أ) وضع شهادة مناسبة تبين الدولة المصدرة بموجبها ان تصدير الملك الثقافي المعني مرخص به . ويجب ان تصاحب هذه الشهادة كل ملك ثقافي يصدّر بطريقة قانونية ؛
ب) حظر تصدير الممتلكات الثقافية من اراضيها ما لم تكن مصحوبة بشهادة التصدير السالفة الذكر ؛
ج) الاعلان عن هذا الحظر بالطرق المناسبة ، ولا سيما بين الاشخاص الذين يحتمل ان يقوموا بتصدير او استيراد ممتلكات ثقافية .

المادة ٧

تتعهد الدول الاطراف في هذه الاتفاقية بما يلي :
أ) ان تتخذ التدابير اللازمة ، بما يتفق وقوانين البلاد، لمنع المتاحف والموسسات المماثلة

القائمة فى اراضيها من اقتناء ممتلكات ثقافية واردة من دولة اخرى طرف فى الاتفاقية ومصدرة بطرق غير مشروعة بعد العمل بهذه الاتفاقية فى الدولتين المعنيتين، وان تخطر دولة المنشأ ، كلما كان ذلك ممكنا ، بما يعرض عليها من ممتلكات ثقافية نقلت من تلك الدولة بطرق غير مشروعة بعد العمل بهذه الاتفاقية فى كلتا الدولتين ،

ب) ١) ان تحظر استيراد الممتلكات الثقافية المسروقة من متحف او من أثر عام ، دينى او علمانى ، او من موسسة مشابهة فى دولة اخرى طرف فى هذه الاتفاقية بعد العمل بها فى الدولتين المعنيتين ، بشرط ان تكون تلك الممتلكات مدرجة فى قائمة جرد الموسسة المذكورة ؛

٢) ان تتخذ ، بناء على طلب دولة المنشأ التى تكون طرف فى الاتفاقية ، التدابير المناسبة لاسترداد واعادة تلك الممتلكات الثقافية المستوردة بعد العمل بهذه الاتفاقية فى كلتا الدولتين المعنيتين ، بشرط ان تدفع الدولة الطالبة تعويضا عادلا للمشترى بحسن نية او للمالك بسند صحيح . وتقدم طلبات الاسترداد والاعادة بالطرق الدبلوماسية ، وعلى الدولة الطالبة ان تقدم على نفقتها الخاصة الوثائق وغيرها من الادلة اللازمة التى تثبت شرعية طلبها الاسترداد والاعادة . وعلى الدول الاطراف الا تفرض اية رسوم جمركية او غيرها من الرسوم على الممتلكات الثقافية المعادة بموجب هذه المادة ، ويتحمل الطرف الطالب جميع المصروفات المترتبة على اعادة الممتلكات الثقافية وتسليمها .

المادة ٨

تتعهد الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية بفرض عقوبات او جزاءات ادارية على كل من يتسبب فى خرق احكام الحظر المنصوص عليها فى المادتين ٦ (ب) و ٧ (ب) .

المادة ٩

لكل دولة طرف فى هذه الاتفاقية يكون تراثها الثقافى معرضا لخطر نهب المواد الاثرية او الاثنولوجية ان تستعين بالدول الاخرى المعنية . وفى مثل هذه الاحوال تتعهد الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية بالاشتراك فى عمل دولى متكافل لتحديد وتنفيذ التدابير العملية اللازمة ، بما فيها مراقبة الصادرات والواردات والتجارة الدولية فى المواد المعنية بالذات . والى ان يتم الاتفاق ، تتخذ كل دولة معنية قدر الامكان من التدابير الموقتة ما يحول دون الحاق ضرر لا يعوض بالتراث الثقافى للدولة التى تطلب العون .

المادة ١٠

تتعهد الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية بما يلى :

أ) ان تعمل عن طريق التربية والاعلام والتيقظ على الحد من حركة انتقال الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة من اية دولة طرف فى هذه الاتفاقية ، وأن تلزم تجار الاثريات ، بما يتفق وظروف كل بلد ، بامساك سجل يثبت فيه مصدر كل ملك ثقافى ، واسم المورد وعنوانه ، وأوصاف وثمن كل قطعة تباع ، واخطار المشترى للملك الثقافى بالحظر المفروض على تصدير ذلك الملك ، وان تفرض العقوبات او الجزاءات الادارية على من لا يلتزم منهم بذلك ؛

ب) ان تسعى عن طريق التربية الى غرس وتنمية الوعى بين افراد الشعب بقيمة الممتلكات الثقافية وبما تشكله السرقات واعمال التنقيب غير القانونية والتصدير غير المشروع من خطر على التراث الثقافى .

المادة ١١

يعتبر عملا غير مشروع تصدير الممتلكات الثقافية ونقل ملكيتها عنوة ، كنتيجة مباشرة او غير مباشرة لاحتلال دولة أجنبية لبلد ما .

المادة ١٢

على الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ان تحترم التراث الثقافى فى الاقاليم التى تكون مسوولة عن علاقاتها الدولية ، وعليها ان تتخذ كل التدابير المناسبة لحظر ومنع استيراد وتصديرونقل ملكية الممتلكات الثقافية فى تلك الاراضى .

المادة ١٣

كذلك تتعهد الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ، كل بما يتفق وقوانينها ، بما يلى :

أ) ان تمنع بكل الوسائل المناسبة عمليات نقل ملكية الممتلكات الثقافية التى من شأنها ان تشجع استيراد او تصدير هذه الممتلكات بطرق غير مشروعة ؛

ب) ان تحرص على تعاون دوائرها المختصة لتسهيل اعادة الممتلكات الثقافية المصدرة بطرق غير مشروعة لصاحبها الشرعى باسرع ما يمكن ؛

ج) ان تقبل دعاوى استرداد الممتلكات الثقافية المفقودة او المسروقة التى يقيمها اصحابها الشرعيون او التى تقام باسمهم ؛

د) ان تعترف لكل دولة طرف فى هذه الاتفاقية بحقها غير القابل للتقادم فى تصنيف ممتلكات ثقافية معينة واعتبارها غير قابلة للتصرف ، ومن ثم لا يجوز تصديرها ، وان تسهل استرداد الدولة المعنية لتلك الممتلكات فى حالة تصديرها .

المادة ١٤

منعا للتصدير غير المشروع ووفاء بالالتزامات المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية ، يتعين على كل دولة طرف فى هذه الاتفاقية ، فى حدود امكاناتها ، ان تخصص للدوائر الوطنية المسوولة عن حماية تراثها الثقافى ميزانية كافية وان تنشىء عند اللزوم صندوقا لهذا الغرض .

المادة ١٥

ليس فى هذه الاتفاقية ما يمنع الدول الاطراف فيها من عقد اتفاقات خاصة فيما بينها او من الاستمرار فى تنفيذ اتفاقات سبق ابرامها بشأن استرداد الممتلكات الثقافية التى نقلت لاى سبب كان من مواطنها الاصلية قبل العمل بهذه الاتفاقية فى الدول المعنية .

المادة ١٦

على الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ان توضح فى التقارير الدورية التى ترفعها للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فى التواريخ وبالطريقة التى يحددها ، احكام القوانين واللوائح التى اعتمدتها والتدابير الاخرى التى اتخذتها تطبيقا لهذه الاتفاقية ، مع تفاصيل ما اكتسبته من خبرة فى هذا الميدان .

المادة ١٧

١) للدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ان تطلب معونة فنية من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وخاصة فيما يتعلق بما يلى :

أ) الاعلام والتربية ؛

ب) المشورة والخبرة ؛

ج) التنسيق والمساعى الحميدة .

٢) لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تبادر من تلقاء نفسها الى اجراء بحوث ونشر دراسات عن المسائل المتعلقة بتداول الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة .

٣) لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة كذلك ان تستعين لهذه الغاية باية منظمة غير حكومية مختصة .

٤) لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تقدم من تلقاء نفسها للدول الاطراف فى هذه الاتفاقية مقترحات بشأن تنفيذها .

٥) لليونسكو ان تقدم مساعيها الحميدة بناء على طلب دولتين على الاقل من الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية ينشأ بينهما نزاع بشأن تنفيذها، وذلك للوصول الى تسوية بينهما .

المادة ١٨

حررت هذه الاتفاقية بالاسبانية والانجليزية والروسية والفرنسية ويعتبر كل من النصوص الاربعة نصا رسميا .

المادة ١٩

١) ترفع هذه الاتفاقية الى الدول الاعضاء بمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة للتصديق عليها او قبولها وفقا للاجراءات الدستورية النافذة فى كل منها .

٢) تودع وثائق التصديق او القبول لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

المادة ٢٠

١) لجميع الدول غير الاعضاء بمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان تنضم الى هذه الاتفاقية، متى دعاها للانضمام اليها المجلس التنفيذى للمنظمة .

٢) يتم الانضمام بايداع وثيقة انضمام لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

المادة ٢١

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد مضى ثلاثة شهور على تاريخ ايداع ثالث وثيقة تصديق او قبول او انضمام، على ان يقتصر نفاذها على الدول التى اودعت وثائقها فى ذلك التاريخ او قبله . وبالنسبة لاى دولة اخرى فانها تصبح نافذة بعد مضى ثلاثة شهور على تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او قبولها او انضمامها .

المادة ٢٢

تعترف الدول الاطراف فى هذه الاتفاقية بانها تنطبق لا على اراضيها الاصلية فحسب، بل ايضا على كافة الاقاليم التى تتولى هذه الدول مسؤولية علاقاتها الدولية، كما تتعهد بأن تتشاور عند اللزوم مع حكومات تلك الاقاليم او غيرها من السلطات المختصة فيها عند التصديق او القبول او الانضمام او قبله من اجل ضمان تطبيق الاتفاقية فى تلك الاقاليم، وبأن تخطر المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بالاقاليم التى تطبق فيها الاتفاقية، على ان يصبح ذلك الاخطار نافذا بعد مضى ثلاثة شهور على تاريخ تسليمه .

المادة ٢٣

١) لكل دولة طرف فى هذه الاتفاقية ان تنسحب بالاصالة عن نفسها او بالنيابة عن اى اقليم تتولى مسوولية علاقاته الدولية .

٢) ويتم الانسحاب بموجب وثيقةمكتوبة تودع لدى المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

٣) ويصبح الانسحاب نافذا بعد انقضاء اثنى عشر شهرا على تاريخ تسلم وثيقة النقض .

المادة ٢٤

يخطر المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الدول الاعضاء فى المنظمة، والدول غير الاعضاء فيها والمشار اليها فى المادة ٢٠ ، والامم المتحدة ، بكل ما يودع لديه من وثائق التصديق او القبول او الانضمام المنصوص عليها فى المادتين١٩و٢٠، وبالاخطارات وبوثائق الانسحاب المنصوص عليها فى المادتين ٢٢ و٢٣ .

المادة ٢٥

١) يجوز للموتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ان ينقح هذه الاتفاقية ، غير ان هذا التنقيح لن يكون ملزما الا للدول التى تصبح طرفا فى الاتفاقية المنقحة .

٢) اذا اعتمد الموتمر العام اتفاقية جديدة تكون بمثابة تنقيح كلى او جزئى لهذه الاتفاقية ، ففى هذه الحالة ، وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك، يوقف التصديق على هذه الاتفاقية او قبولها او الانضمام اليها، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ الاتفاقية المنقحة الجديدة .

المادة ٢٦

تنفيذا للمادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة تسجل هذه الاتفاقية فى سكرتارية الامم المتحدة بناء على طلب المدير العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة .

No. 11806

MULTILATERAL

Convention on the means of prohibiting and preventing the illicit import, export and transfer of ownership of cultural property. Adopted by the General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization at its sixteenth session, Paris, 14 November 1970

Authentic texts : English, Spanish, French and Russian.

Registered by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization on 9 May 1972.

MULTILATÉRAL

Convention concernant les mesures à prendre pour interdire et empêcher l'importation, l'exportation et le transfert de propriété illicites des biens culturels. Adoptée par la Conférence générale de l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture lors de sa seizième session, à Paris, le 14 novembre 1970

Textes authentiques : anglais, espagnol, français et russe.

Enregistrée par l'Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture le 9 mai 1972.

CONVENTION[1] ON THE MEANS OF PROHIBITING AND PREVENTING THE ILLICIT IMPORT, EXPORT AND TRANSFER OF OWNERSHIP OF CULTURAL PROPERTY

The General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, meeting in Paris from 12 October to 14 November 1970, at its sixteenth session,

Recalling the importance of the provisions contained in the Declaration of the Principles of International Cultural Co-operation, adopted by the General Conference at its fourteenth session,

Considering that the interchange of cultural property among nations for scientific, cultural and educational purposes increases the knowledge of the civilization of Man, enriches the cultural life of all peoples and inspires mutual respect and appreciation among nations,

Considering that cultural property constitutes one of the basic elements of civilization and national culture, and that its true value can be appreciated only in relation to the fullest possible information regarding its origin, history and traditional setting,

Considering that it is incumbent upon every State to protect the cultural property existing within its territory against the dangers of theft, clandestine excavation, and illicit export,

Considering that, to avert these dangers, it is essential for every State to become increasingly alive to the moral obligations to respect its own cultural heritage and that of all nations,

Considering that, as cultural institutions, museums, libraries and archives should ensure that their collections are built up in accordance with universally recognized moral principles,

---

[1] Came into force on 24 April 1972 with respect to the following States, i.e. three months after the deposit of the third instrument of ratification or acceptance with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, in accordance with article 21 :

State	*Date of deposit of the instrument of ratification or acceptance (a)*	
Ecuador	24 March	1971*a*
Bulgaria	15 September	1971
Nigeria	24 January	1972

Subsequently, the Convention came into force with respect to the following State three months after the deposit of its instrument of ratification, in accordance with article 21 :

Central African Republic	1 February	1972

(To take effect on 1 May 1972).

Considering that the illicit import, export and transfer of ownership of cultural property is an obstacle to that understanding between nations which it is part of Unesco's mission to promote by recommending to interested States, international conventions to this end,

Considering that the protection of cultural heritage can be effective only if organized both nationally and internationally among States working in close co-operation,

Considering that the Unesco General Conference adopted a Recommendation to this effect in 1964,

Having before it further proposals on the means of prohibiting and preventing the illicit import, export and transfer of ownership of cultural property, a question which is on the agenda for the session as item 19,

Having decided, at its fifteenth session, that this question should be made the subject of an international convention,

Adopts this Convention on the fourteenth day of November 1970.

Article 1

For the purposes of this Convention, the term " cultural property " means property which, on religious or secular grounds, is specifically designated by each State as being of importance for archaeology, prehistory, history, literature, art or science and which belongs to the following categories :

(*a*) Rare collections and specimens of fauna, flora, minerals and anatomy, and objects of palaeontological interest;

(*b*) property relating to history, including the history of science and technology and military and social history, to the life of national leaders, thinkers, scientists and artists and to events of national importance;

(*c*) products of archaeological excavations (including regular and clandestine) or of archaeological discoveries;

(*d*) elements of artistic or historical monuments or archaeological sites which have been dismembered;

(*e*) antiquities more than one hundred years old, such as inscriptions, coins and engraved seals;

(*f*) objects of ethnological interest;

(*g*) property of artistic interest, such as :

(i) pictures, paintings and drawings produced entirely by hand on any support and in any material (excluding industrial designs and manufactured articles decorated by hand);

(ii) original works of statuary art and sculpture in any material;

(iii) original engravings, prints and lithographs;

(iv) original artistic assemblages and montages in any material;

(*h*) rare manuscripts and incunabula, old books, documents and publications of special interest (historical, artistic, scientific, literary, etc.) singly or in collections;

(*i*) postage, revenue and similar stamps, singly or in collections;

(*j*) archives, including sound, photographic and cinematographic archives;

(*k*) articles of furniture more than one hundred years old and old musical instruments.

Article 2

1. The States Parties to this Convention recognize that the illicit import, export and transfer of ownership of cultural property is one of the main causes of the impoverishment of the cultural heritage of the countries of origin of such property and that international co-operation constitutes one of the most efficient means of protecting each country's cultural property against all the dangers resulting therefrom.

2. To this end, the States Parties undertake to oppose such practices with the means at their disposal, and particularly by removing their causes, putting a stop to current practices, and by helping to make the necessary reparations.

Article 3

The import, export or transfer of ownership of cultural property effected contrary to the provisions adopted under this Convention by the States Parties thereto, shall be illicit.

Article 4

The States Parties to this Convention recognize that for the purpose of the Convention property which belongs to the following categories forms part of the cultural heritage of each State :

(*a*) Cultural property created by the individual or collective genius of nationals of the State concerned, and cultural property of importance to the State concerned created within the territory of that State by foreign nationals or stateless persons resident within such territory;

(*b*) cultural property found within the national territory;

(*c*) cultural property acquired by archaeological, ethnological or natural

science missions, with the consent of the competent authorities of the country of origin of such property;

(*d*) cultural property which has been the subject of a freely agreed exchange;

(*e*) cultural property received as a gift or purchased legally with the consent of the competent authorities of the country of origin of such property.

Article 5

To ensure the protection of their cultural property against illicit import, export and transfer of ownership, the States Parties to this Convention undertake, as appropriate for each country, to set up within their territories one or more national services, where such services do not already exist, for the protection of the cultural heritage, with a qualified staff sufficient in number for the effective carrying out of the following functions :

(*a*) Contributing to the formation of draft laws and regulations designed to secure the protection of the cultural heritage and particularly prevention of the illicit import, export and transfer of ownership of important cultural property;

(*b*) establishing and keeping up to date, on the basis of a national inventory of protected property, a list of important public and private cultural property whose export would constitute an appreciable impoverishment of the national cultural heritage;

(*c*) promoting the development or the establishment of scientific and technical institutions (museums, libraries, archives, laboratories, workshops. . .) required to ensure the preservation and presentation of cultural property;

(*d*) organizing the supervision of archaeological excavations, ensuring the preservation *in situ* of certain cultural property, and protecting certain areas reserved for future archaeological research;

(*e*) establishing, for the benefit of those concerned (curators, collectors, antique dealers, etc.) rules in conformity with the ethnical principles set forth in this Convention; and taking steps to ensure the observance of those rules;

(*f*) taking educational measures to stimulate and develop respect for the cultural heritage of all States, and spreading knowledge of the provisions of this Convention;

(*g*) seeing that appropriate publicity is given to the disappearance of any items of cultural property.

Article 6

The States Parties to this Convention undertakes :

(*a*) To introduce an appropriate certificate in which the exporting State would specify that the export of the cultural property in question is authorized. The certificate should accompany all items of cultural property exported in accordance with the regulations;

(*b*) to prohibit the exportation of cultural property from their territory unless accompanied by the above-mentioned export certificate;

(*c*) to publicize this prohibition by appropriate means, particularly among persons likely to export or import cultural property.

Article 7

The States Parties to this Convention undertake :

(*a*) To take the necessary measures, consistent with national legislation, to prevent museums and similar institutions within their territories from acquiring cultural property originating in another State Party which has been illegally exported after entry into force of this Convention, in the States concerned. Whenever possible, to inform a State of origin Party to this Convention of an offer of such cultural property illegally removed from that State after the entry into force of this Convention in both States;

(*b*) (i) to prohibit the import of cultural property stolen from a museum or a religious or secular public monument or similar institution in another State Party to this Convention after the entry into force of this Convention for the States concerned, provided that such property is documented as appertaining to the inventory of that institution;

(ii) at the request of the State Party of origin, to take appropriate steps to recover and return any such cultural property imported after the entry into force of this Convention in both States concerned, provided, however, that the resulting State shall pay just compensation to an innocent purchaser or to a person who has valid title to that property. Requests for recovery and return shall be made through diplomatic offices. The resulting Party shall furnish, at its expense, the documentation and other evidence necessary to establish its claim for recovery and return. The Parties shall impose no customs duties or other charges upon cultural property returned pursuant to this Article. All expenses incident to the return and delivery of the cultural property shall be borne by the requesting Party.

Article 8

The States Parties to this Convention undertake to impose penalties or administrative sanctions on any person responsible for infringing the prohibitions referred to under articles 6 (*b*) and 7 (*b*) above.

Article 9

Any State Party to this Convention whose cultural patrimony is in jeopardy from pillage of archaeological or ethnological materials may call upon other States Parties who are affected. The States Parties to this Convention undertake, in these circumstances, to participate in a concerted international effort to determine and to carry out the necessary concrete measures, including the control of exports and imports and international commerce in the specific materials concerned. Pending agreement each State concerned shall take provisional measures to the extent feasible to prevent irremediable injury to the cultural heritage of the requesting State.

Article 10

The States Parties to this Convention undertake :

(*a*) To restrict by education, information and vigilance, movement of cultural property illegally removed from any State Party to this Convention and, as appropriate for each country, oblige antique dealers, subject to penal or administrative sanctions, to maintain a register recording the origin of each item of cultural property, names and addresses of the supplier, description and price of each item sold and to inform the purchaser of the cultural property of the export prohibition to which such property may be subject;

(*b*) to endeavour by educational means to create and develop in the public mind a realization of the value of cultural property and the threat to the cultural heritage created by theft, clandestine excavations and illicit exports.

Article 11

The export and transfer of ownership of cultural property under compulsion arising directly or indirectly from the occupation of a country by a foreign power shall be regarded as illicit.

Article 12

The States Parties to this Convention shall respect the cultural heritage within the territories for the international relations of which they are responsible and shall take all appropriate measures to prohibit and prevent the illicit import, export and transfer of ownership of cultural property in such territories.

Article 13

The States Parties to this Convention also undertake, consistent with the laws of each State :

(*a*) To prevent by all appropriate means transfers of ownership of cultural property likely to promote the illicit import or export of such property;

(*b*) to ensure that their competent services co-operate in facilitating the earliest possible restitution of illicitly exported cultural property to its rightful owner;

(*c*) to admit actions for recovery of lost or stolen items of cultural property brought by or on behalf of the rightful owners;

(*d*) to recognize the indefeasible right of each State Party to this Convention to classify and declare certain cultural property as inalienable which should therefore *ipso facto* not be exported, and to facilitate recovery of such property by the State concerned in cases where it has been exported.

Article 14

In order to prevent illicit export and to meet the obligations arising from the implementation of this Convention, each State Party to the Convention should, as far as it is able, provide the national services responsible for the protection of its cultural heritage with an adequate budget and, if necessary, should set up a fund for this purpose.

Article 15

Nothing in this Convention shall prevent States Parties thereto from concluding special agreements among themselves or from continuing to implement agreements already concluded regarding the restitution of cultural property removed, whatever the reason, from its territory of origin, before the entry into force of this Convention for the States concerned.

Article 16

The States Parties to this Convention shall in their periodic reports submitted to the General Conference of the United Nations Educational, Scientific

and Cultural Organization on dates and in a manner to be determined by it, give information on the legislative and administrative provisions which they have adopted and other action which they have taken for the application of this Convention, together with details of the experience acquired in this field.

Article 17

1. The States Parties to this Convention may call on the technical assistance of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, particularly as regards :

(*a*) Information and education;

(*b*) consultation and expert advice;

(*c*) co-ordination and good offices.

2. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization may, on its own initiative conduct research and publish studies on matters relevant to the illicit movement of cultural property.

3. To this end, the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization may also call on the co-operation of any competent non-governmental organization.

4. The United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization may, on its own initiative, make proposals to States Parties to this Convention for its implementation.

5. At the request of at least two States Parties to this Convention which are engaged in a dispute over its implementation, Unesco may extend its good offices to reach a settlement between them.

Article 18

This Convention is drawn up in English, French, Russian and Spanish, the four texts being equally authoritative.

Article 19

1. This Convention shall be subject to ratification or acceptance by States members of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization in accordance with their respective constitutional procedures.

2. The instruments of ratification or acceptance shall be deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Article 20

1. This Convention shall be open to accession by all States not members of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization which are invited to accede to it by the Executive Board of the Organization.

2. Accession shall be effected by the deposit of an instrument of accession with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

Article 21

This Convention shall enter into force three months after the date of the deposit of the third instrument of ratification, acceptance or accession, but only with respect to those States which have deposited their respective instruments on or before that date. It shall enter into force with respect to any other State three months after the deposit of its instrument of ratification, acceptance or accession.

Article 22

The States Parties to this Convention recognize that the Convention is applicable not only to their metropolitan territories but also to all territories for the international relations of which they are responsible; they undertake to consult, if necessary, the governments or other competent authorities of these territories on or before ratification, acceptance or accession with a view to securing the application of the Convention to those territories, and to notify the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization of the territories to which it is applied, the notification to take effect three months after the date of its receipt.

Article 23

1. Each State Party to this Convention may denounce the Convention on its own behalf or on behalf of any territory for whose international relations it is responsible.

2. The denunciation shall be notified by an instrument in writing, deposited with the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

3. The denunciation shall take effect twelve months after the receipt of the instrument of denunciation.

Article 24

The Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization shall inform the States members of the Organization, the States not members of the Organization which are referred to in article 20, as well as the United Nations, of the deposit of all the instruments of ratification, acceptance and accession provided for in articles 19 and 20, and of the notifications and denunciations provided for in articles 22 and 23 respectively.

Article 25

1. This Convention may be revised by the General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Any such revision shall, however, bind only the States which shall become Parties to the revising convention.

2. If the General Conference should adopt a new convention revising this Convention in whole or in part, then, unless the new convention otherwise provides, this Convention shall cease to be open to ratification, acceptance or accession, as from the date on which the new revising convention enters into force.

Article 26

In conformity with Article 102 of the Charter of the United Nations, this Convention shall be registered with the Secretariat of the United Nations at the request of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

DONE in Paris this seventeenth day of November 1970, in two authentic copies bearing the signature of the President of the sixteenth session of the General Conference and of the Director-General of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, which shall be deposited in the archives of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, and certified true copies of which shall be delivered to all the States referred to in articles 19 and 20 as well as to the United Nations.

The foregoing is the authentic text of the Convention duly adopted by the General Conference of the United Nations Educational, Scientific and Cultural

Organization during its sixteenth session, which was held in Paris and declared closed the fourteenth day of November 1970.

IN FAITH WHEREOF we have appended our signatures this seventeenth day of November 1970.

The President of the General Conference :
ATILIO DELL'ORO MAINI

The Director-General :
RENÉ MAHEU